

استقالة وزير
المالية الكويتي

الكويت - أعلن الأربعاء في الكويت عن تقديم وزير المالية خليفة حمادة استقالته لرئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد.

ولم يوضّح المصدر الحكومي الذي أكد الخبر أسباب الاستقالة، لكن مصادر متعددة سياسية وإعلامية ربطتها بالآزمة المالية المستفحلة في البلد ولجوء الحكومة إلى إجراءات تشفوية وحلول غير شعبية لتجاوزها على رأسها تقليص الدعم السخي الذي تقدمه الدولة للمواطنين ويكلف ميزانيتها مبالغ طائلة.

وأعلن مجلس الوزراء الكويتي في وقت سابق أنه كلف كافة الجهات الحكومية بخفض الصرف من ميزانية السنة المالية الحالية 2021 - 2022، بما لا يقل عن 10 في المئة، في محاولة للسيطرة على تفاقم العجز في موازنة الدولة.

وأوضح المجلس في بيان أن القرار يأتي استجابة لتوصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن قلة السيولة في الاحتياطي العام وضرورة إيجاد حلول جذرية لمواجهة العجز في الموازنة العامة.

وكلف المجلس الهيئة العامة للصناعة بدراسة إعادة النظر في لائحة أسعار القسائم التجارية والصناعية، ووافق على إعادة النظر في لائحة أسعار إيجارات وأراضي ومباني أملاك الدولة. وقرر أيضا تكليف الجهات الحكومية باتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بالحد من المعارض والمؤتمرات المحلية والخارجية والمشاركة بالتدريب الخارجي.

وكذلك تضمنت القرارات الحد من المهتمات الرسمية وتقنين العلاج في الخارج، وغيرها من الإجراءات الكفيلة بترشيح المصروفات ورفع كفاءة تحصيل الديون الحكومية المستحقة.

كما شملت تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بدراسة مدى إمكانية وقف صرف دعم العمالة الوطنية للعاملين بالقطاع الخاص لمن يبلغ إجمالي راتبه 3 آلاف دينار (9.99 آلاف دولار) وأكثر.

لكن أكثر الإجراءات صعوبة هو ما تحدثت عنه وسائل إعلام محلية وقالت إن اللجوء إليه يظل واردا، ويتعلق الأمر بتخفيض الدعم أو رفعه عن خدمات وسلع أساسية اعتاد الكويتيون على تلقيها بأسعار زهيدة جدا.

وزن الحديث بشكل لافت في الكويت بشأن سيناريوهات لمواجهة الأزمة المالية منذ الإعلان مؤخرا عن تسجيل عجز غير مسبوق في موازنة الدولة للسنة المالية 2020 - 2021، بلغ ما يعادل 35.5 مليار دولار.

تعقيدات سياسية تؤخر إطلاق هانز غروندبرغ
لحراكه على مسار السلام في اليمن

مهمة المبعوث الأممي الجديد تصطدم بارتياح أفرقاء الصراع للوضع القائم



أي جديد يحمله المبعوث الجديد؟

تغير موازين القوى سببها اليمن في حالة حرب يسيطر عليها اللاعبون الخارجيون.

ووفق المحلل السياسي محمد الشيبيري فإن "نجاح أو فشل أي مبعوث أممي يعتمد على مدى جدية القوى الدولية تجاه الحلول لأي قضايا عالقة في المنطقة"، وأن "الحديث عن نجاح أو فشل شخص بعينه هو تحميله ما لا يحتمل لأنه يمثل جهة اعتبارية هي الأمم المتحدة التي ما يزال موقفها ومعها قوى دولية كبرى ضابطين من الحل في اليمن".

ورأى أن قضية اليمن "تتطلب إرادة دولية صلبة وانحيازًا حقيقيا وفعالا إلى جانب الشعب اليمني وحكومته بصرف النظر عن رداءة الحكومة".

وختم الشيبيري بأن هذا الموقف المأمول "يعد واجبا أخلاقيا على الأقل للإبقاء بالوعود التي قطعها الفاعلون الدوليون على أنفسهم ووردت صريحة في القرارات الأممية، لكن ما تزال بعيدة عن واقع ممارسات من وضعوها".

وقال عبدالناصر المودع محلل سياسي لوكالة الأناضول إن "الحرب في اليمن تراوح مكانها ولا يبدو في الأفق أي ملامح لسلام أو حسم عسكري لهذا الطرف أو ذلك".

وأضاف "أطراف الصراع الداخلية والخارجية أصبحت متكيفة مع الوضع الحالي وكل ما يحدث هو محاولة من هذه الأطراف للحفاظ على وضعها والسيطرة على مناطق محددة كما هو الحال مع محاولات الحوثيين السيطرة على مارب وإصرار الأطراف الأخرى على منعهم".

ورجح أن "جهود المبعوث الدولي ستتعامل مع هذا الوضع ومن ثم ليس هناك من توقع لحدوث نجاح لغروندبرغ لا في قضية السلام ولا في القضايا الثانوية كقضية الأسرى ومطار صنعاء وميناء الحديدة وغيرها من القضايا، لأن استراتيجية أطراف الصراع تقوم على ربط جمیع القضايا ببعضها بعضا".

وشدد على أنه "من دون حدوث تطورات داخلية أو خارجية كبيرة

وضمن التباين الكبير في وجهات النظر بين طرفي النزاع تتسكك الحكومة بوقف شامل لإطلاق النار في عموم البلاد تمهيدا لمعالجة الملف الإنساني وحل شامل للآزمة. بينما يصر الحوثيون على ضرورة معالجة الوضع الإنساني وفتح مطار صنعاء وإدخال الوقود من دون شروط قبيل الدخول في مسالة وقف إطلاق النار.

وأودت الحرب بحياة أكثر من 233 ألف شخص وبيات 80 في المئة من السكان البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

ويبدأ غروندبرغ مهامه في وقت استمرت فيه المواجهات بين القوات الحكومية والحوثيين في جهات عديدة، لاسيما في محافظة مارب شرقي صنعاء. كما واصل الحوثيون خلال الأيام الماضية شن هجمات على السعودية بصواريخ باليستية وطائرات مسيرة مفخخة أعلن التحالف عن تدميرها.

حظوظ نجاح المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن هانز غروندبرغ في إطلاق عملية سلام جادة في البلاد لا تبدو أفضل من حظوظ من سبقوه إلى شغل المنصب، نظرا لتشابك عدة عوامل داخلية وخارجية من بينها التباين الشديد في مواقف أفرقاء الصراع وارتياح كل منهم للوضع القائم في ظل غياب ضغوط دولية حقيقية عليهم من شأنها أن تدفعهم إلى التنازل والانخراط بجدية في عملية البحث عن مخرج سلمي للنزاع.

الأممي الجديد، إلا انهما استمرت في التمسك بمواقفهما إزاء شروط تحقيق السلام.

وحتى الآن عقد غروندبرغ لقاء واحدا عبر اتصال مرئي مع رئيس الحكومة معين عبدالملك بينما لم يعقد بعد أي لقاء مع الحوثيين.

ومنذ تعيين غروندبرغ حددت الحكومة أكثر من مرة تأكيدها على ضرورة أن تكون أي مفاوضات مقبلة مستندة إلى المرجعيات الثلاث.

وهذه المرجعيات هي المبادرة الخليجية (2011)، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني (2013 - 2014)، وقرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة القرار رقم 2216 لعام 2015.

ويطالب هذا القرار الحوثيين بالكف عن استخدام العنف وسحب قواتهم من المناطق التي استولوا عليها بما فيها العاصمة صنعاء والتخلي عن الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية والتوقف عن الأعمال التي تندرج ضمن نطاق صلاحيات الحكومة الشرعية والامتناع عن أي تهديد أو استفزاز للدول المجاورة.

ويرفض الحوثيون هذه المرجعيات ويطلبون بإلغاء القرارات الأممية كما يرفضون التفاوض قبل وقف الغارات وما يعتبرونه "حصارا" من جانب التحالف العسكري الذي تقوده السعودية.

وفي إشارة إلى عدم تفاؤل الحوثيين بنجاح المبعوث الجديد قال جلال الرويشان نائب رئيس فريق التفاوض التابع للجماعة إن "غروندبرغ مثل من سبقوه من الموظفين الأميين ولن يغير في المشهد شيئا".

وأضاف الرويشان في تصريح أوردته قناة المسيرة التابعة للحوثيين أن "الأمم المتحدة وموظفيها يخضعون لقرارات مجلس الأمن التي تخضع لقرارات الدول دائمة العضوية وتراعي مصالحها مع الراعي الأميركي".

عدن - يؤخر تأخر المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن هانز غروندبرغ في إجراء اتصالاته الأولية مع أفرقاء الصراع اليمني والإطلاع على أزمته السياسية ومواقفهم من جهود السلام الأممية إلى حجم الصعوبات التي يواجهها في العمل على الملف وتحقيق تقدم في حلته

كان قد عجز عنه سلفه الأكثر منه خبرة وتجربة بصراعات المنطقة الدبلوماسية البريطاني مارتن غريفيث.

وكان أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة قد عين في السادس من أغسطس الجاري السعودي غروندبرغ مبعوثا خاصا إلى اليمن خلفا لغريفيث الذي لم يفلح طيلة ثلاث سنوات في إنهاء النزاع في البلد.

ويواجه غروندبرغ عقبات كثيرة داخل اليمن وخارجه على طريقه المأمول لإنهاء نزاع متشابك محليا وإقليميا في بلد يعاني أسوأ أزمة إنسانية في العالم، بحسب الأمم المتحدة.



جلال الرويشان
غروندبرغ مثل من سبقوه ولن يغير في المشهد شيئا

ومنذ عام 2019 كان غروندبرغ يشغل منصب سفير الاتحاد الأوروبي في اليمن وهو يتمتع بخبرة تزيد عن عشرين عاما في الشؤون الدولية بينها أكثر من خمسة عشر عاما في مجال حل النزاعات والتفاوض والوساطة، وفق الأمم المتحدة.

وغروندبرغ هو المبعوث الأممي الرابع إلى اليمن منذ بدء النزاع قبل نحو سبع سنوات بعد غريفيث والموريتاني إسمايل ولد الشيخ أحمد والمغربي جمال بنعمر.

وبالرغم من ترحيب الحكومة اليمنية الشرعية وجماعة الحوثي بالمبعوث

مقترح بتأجيل الانتخابات العراقية لمنح التيار الصدري فرصة المشاركة فيها

الوزراء الأسبق إباد علوي، وأعلن كذلك انسحابه من الانتخابات متوقعا تضائل نسب المشاركة الجماهيرية فيها ما سيُنَجِّح "دورة برلمانية غير كفوءة لتحمل الأعباء العظيمة وحكومة ضعيفة ومستضعفة مقرونة بالفساد والتزوير".

ورغم مختلف المبررات التي ساقتها الأحزاب والكتل السياسية سواء إعلان بعضها مقاطعة الانتخابات أو لمطالبة البعض الآخر بتأجيل موعدها، فإن الموقف من الاستحقاق الانتخابي يظل انعكاسا لحسابات الربح والخسارة من قبل تلك القوى وخصوصا تلك التي لا تعول على تحقيق مكاسب من وراء الانتخابات التي تقزرت في ظروف استثنائية تميزت بحالة من الغضب الشعبي العارم من أداء القوى المشاركة في العملية السياسية وخصوصا تلك التي تتبؤات مكانة قيادية في تجربة الحكم الفاشلة الموسومة بالفساد الشديد وتسببت بتراجع العراق على مختلف المستويات.

وتشترك في التوجس من نتيجة الانتخابات قوى وأحزاب من مختلف المشارب والتوجهات لاسيما الأحزاب الشيعية الأكبر التي احتج المظاهرون عليها بشدة في معالقتها الرئيسية بوسط وجنوب العراق، وكذلك القوى السياسية السنية التي تشهد تراجعاً شديداً لتسببها في مناطق السنة بغرب وشمال البلاد حيث يعاني السكان تبعات الحرب ضد داعش والتي دارت أعنف حلقاتها في مناطقهم، كما يعانون ضعف الخدمات وتوقف التنمية في تلك المناطق.

ومعها ومواصلة التحضيرات الضرورية لإجرائها، لكن مصادر عراقية بدأت مع تنامي قرارات المقاطعة والمطالبات بالتأجيل تتساءل عن مدى واقعية التماذي في الالتزام بالموعد المحدد.

المطالبة بتأجيل الانتخابات
بسبب عدم مشاركة التيار
الصدري فيها ذريعة للقوى
السياسية المتخوفة من
تصويت عقابي

وقبل اجتماع بغداد كانت فكرة تأجيل الانتخابات مطروحة وتحظى بدعم العديد من القوى السياسية. وكان تحالف سائرون المدعوم من الصدر من أحدث من طالبوا بالتأجيل على لسان النائب بدر صائغ الزبيدي الذي اعتبر أن انتخابات لا يشارك فيها التيار الصدري ستكون منقوصة الشرعية ومؤكداً أنه "لا يمكن إجراء الانتخابات في تاريخ العاشر من أكتوبر المقبل".

كما أشار إلى أن أحزاباً أخرى قاطعت الانتخابات فيما الحكومة والمجتمع الدولي يريدان إجراء الانتخابات بمشاركة الجميع، ويشير الزبيدي بذلك إلى جبهة الحوار الوطني بزعامة السياسي السني صالح المطلك التي أعلنت مؤخرا مقاطعتها للانتخابات معللة قرارها بالخوف من تزويرها على غرار ما حدث في انتخابات سنة 2018، وكذلك إلى كتلة المنبر العراقي الذي يتزعمه رئيس

للتراجع عن موقفه بهدف تجنب الطعن في شرعية الانتخابات والحكومة التي ستنتخب عنها على اعتبار أن عدم مشاركة التيار الصدري سيعني استثناء كتلة بشرية كبيرة ووازنة وذات تأثير في الشارع بالنظر إلى ما يحظى به الصدر من شعبية داخل الأوساط الشيعية.

لكن نائباً عراقياً سابقاً علق بالقول إن الدفع بمقاطعة التيار الصدري للانتخابات كمبرر للمطالبة بالتأجيل جاء كمجرد غطاء لرغبة أصلية لدى القوى والأحزاب الشيعية الأكبر في عدم إجراء الانتخابات في فترة ما تزال فيها نقمة الشارع على تلك القوى والأحزاب قائمة ما يعني خطر تعرضها لتصويت عقابي من قبل الناخبين الأمر الذي يعني خسارتها للسلطة التي حافظت عليها طيلة ثمانية عشر عاما.

وبحسب مصدر نقلت عنه شبكة روادو الإعلامية فقد طرح خلال الاجتماع إلى جانب مقترح تأجيل الانتخابات إلى الموعد المذكور مقترح حل البرلمان الحالي في الثاني والعشرين من شهر فبراير القادم. وكان من المفترض انتهاء الدورة البرلمانية الحالية سنة 2022، إلا أن الأحزاب السياسية قررت إجراء انتخابات مبكرة بعدما أطاحت احتجاجات شعبية واسعة بالحكومة السابقة برئاسة عادل عبدالمهدي أواخر 2019.

ويعلن رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي وكذلك رئيس الجمهورية برهم صالح إلى حد الآن إصرارا على إجراء الانتخابات في

وأوضحت أن السبب الرئيسي الذي طرحته أحزاب شيعية كمبرر لتغيير موقفها من قضية التأجيل هو مقاطعة التيار الصدري بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر للانتخابات. ورأى بعض من حضروا اجتماع بغداد وجوب منح فرصة للصدر

ونكرت المصادر التي نقلت عنها وسائل إعلام محلية عراقية أن تاريخ الحادي والعشرين من أبريل 2022 تم اقتراحه كموعدها بديل لإجراء الانتخابات، وذلك خلال اجتماع عقد ليل الثلاثاء في بغداد وضم ممثلين عن قوى سياسية وصفت بـ"الوازنة والمؤثرة".



آخر دور للناخبين ثم يبدأ شغل الموزين